

ان يحيا بان المراد عمل معاملة الصنعة المشبهة التي ليست غلب
وزت اسم المفاعل **قوله** وساعتها امتناقه الخ اي بعد
مخزول الاستاذ كما مر **قوله** وكذا الخ اي بقصد قبول
معتاد وبيد الخ **قوله** بشرط امن النفس اي التماس هو
الامانة للمفاعل بالامانة للمفعول فلو لم يؤمن لم يجز
الامانة فلو قلنا ان يدر احدا اننا وطم المبيد لم يأت ان
اننا راجع وعبيده ظالمون فان كانت المقام مقام مرجع
الامانة والمبيد جاز فكذا لا المقام على ان الامانة للمفاعل
والامانة جاز وظاهر اطلاقه بل صريح مقابلة بالتفصيل
بعد جواز الامانة الى المرفوع مع ذكر المصوب كان
بما لا يدر احدا اننا الناس ولا ينافيه ما في اسم ان يصوب
الصنعة المشبهة لم يزد على واحد وان زعمه جاز
والبعض انه المصوب به المثال لم يزد على واحد كما لا
يجوز ان كانا فيهما ان مراد سم بالمصوب ما به المصوب
عليه المشبهة بالمفعول به قبل الامانة ولا داعي اليه فذكر
قوله جاز انه يصير بذلك كاللازم **قوله** والسماع
ببواقة تقتضي كون الضمير يرجع الي اقرب مذكور
رجوع الضمير الى تفصيل قوم بين الحرف اقتضارا وغير
وفيه انه كما يوافق هذا بواقفة ما عليه الفارسي والناس
فالاولى رجوعه الى الجواز على القولين **قوله** لم يجز الخ
بالصنعة المشبهة اي بعد المشابهة لان مقتضيا
لم يزد على واحد كما مر **قوله** قال بعضهم بلام الاخر
يستعملون للام الشايطي ان فيه ادعاء خلافا **قوله** اختصا

ذكر

فذكر المفعول القاهر الخ ويتضمن ذكر الشراطينا من المفعول
فيه فلا يقتضيه الاثبات الوصف لانه اذا لم يجز لم يفتقر
ان لم يفتقر به العلاج ومثلي طلبة كان معنى العلاج باقيا
فيه ذكر الشايطي ثم قال فان **قوله** فانت تقول على وجه
اي الم هذا معنى الالب ومكشوا الخ وهو ما يقتضي الي ثلاثة الخ
اشين وكذلك مع الالب وهو ما يقتضي الي ثلاثة الخ
انما سلم ذلك ان المقتضي الي اكثر طالب لمعناه المصوب يقتضي
العلاج باق فيه وانه سلم فقد يقال المراد بالمقتضي لواحد
ما جعل به واحد خاصة مفتقر عليه فرفع به عندنا اي
المجهول ولو كان عاملا لم يفتقر **قوله** انما يجوز الحاق اسم
الذي اشار اليه من المقتضي الخ اي قياسا عليها فيما تقدم وفيه
ما مر في قوله عمل معاملة الصنعة المشبهة اعترافا جوازا
قوله لم يجز الخ لكرهته لثمة التغيرات **قوله** فلا يقال مررت
برجل لجعل عينه ولا قيل لايه اي لم يستمع ذلك ومقتضاه جواز
مررت برجل من جعل عينه ومقتضاه اييه وهو المتبادر لانت
اسم المفعول المذكور بيا حل معاملة الصنعة المشبهة وهي جاز
فيها ذلك فتقول مررت برجل حسن وجهه بامانة حسن
الي وجهه وان كان ذلك مع منف كاسيا في
قوله **ابنية المصادر**
قوله اي موازن فعل وقوله المعدي اي الفعل المعدي
وقوله من ذي ثلاثة اي من فعل ذي ثلاثة حاله في الفعل
في المعدي ومن تبيينه اي حاله كونه بعض افعال الثلاثية

وغيره من الشايطي
المرجع وهو ان
نعم انما هو المفعول